

واشنطن تفكر بنقل الرؤوس النووية من قاعدة إنجريك التركية

الأسلحة النووية الأميركية أصبحت أشبه برهائن لدى أردوغان

واشنطن - لم يهدئ الاتفاق الأمريكي - التركي على وقف التصعيد شمال سوريا مخاوف واشنطن المتصاعدة على رؤوس نووية أميركية مخزنة في قاعدة إنجريك التركية. وينظر إلى تلك القنابل النووية كـ"رهائن" بيد أنقرة التي يمكن أن تستخدمها في أي لحظة كورقة ضد تحركات واشنطن لردع السياسات التركية.

وتحوي قاعدة إنجريك التي تقع على بعد نحو 160 كم من الحدود السورية، نحو خمسين قنبلة نووية أميركية من طراز (B61).

وتساءلت تقارير صحافية أميركية عما إذا كانت تركيا ما زالت تستحق أن تظل حليفة للولايات المتحدة، في ظل تصاعد التوتر بين واشنطن وأنقرة التي توصف بأنها أصبحت دور "خارج المدار الغربي".

وتكررت وكالة أشيوتيد برس الأحد، أن "الصفقة الأميركية المعلقة يوم الخميس مع تركيا لإيقاف هجومها على المقاتلين الأكراد في شمال سوريا قد أبطلت تدهور العلاقات التركية الأميركية. لكن الاتجاه العام كان سلبياً". في إشارة إلى ما تبديه تركيا من تقارب مع روسيا.

ونقلت الوكالة عن وزير الدفاع الأميركي مارك إسبير قوله الأحد الماضي "كان سلوكهم على مدى السنوات القليلة الماضية مزعجاً". مشيراً إلى أن أنقرة تحدد التحذيرات الأميركية المتكررة من عدم شراء نظام دفاع جوي روسي يشبهه البيت الأبيض ببوابة تجسس روسية.

وأضاف "أقصد، إنهم يدورون خارج المدار الغربي، إذا صح التعبير". وفي يوليو الماضي أعلن البنتاغون أنه لن يبيع تركيا مقاتلات أف-35 كما لن يسمح لها بالمشاركة في برنامج تطوير هذه الطائرات، وذلك بسبب شرائها منظومة الدفاع الصاروخي الروسية أس-400 التي "ستستخدم لأخترق" الأسرار التكنولوجية لهذه المقاتلة الشبح.

وفي ظل تزعزع ثقة واشنطن في أنقرة بات مقترح نقل القنابل من القاعدة التركية إلى دول أخرى يتردد بقوة في الولايات المتحدة، لكن المقترح لا يحظى

لبنان إلى المجهول في غياب الحلول

هل يتجرأ سعد الحريري على الاستقالة بعد تمسك حزب الله بالحكومة



نريد قيادات جديدة في الحكم بموافقة الشعب

السابق عمار حوري بالقول "ننتظر انتهاء المهلة التي أعطاها الرئيس الحريري". في المقابل، أكدت مصادر تابعة للتيار الوطني الحر انتظار انتهاء المهلة التي أعطاها سعد الحريري والتي على أساسها تتجه الأمور.

ويرى الكاتب اللبناني خيرالله خيرالله أن المأزق اللبناني عميق إلى درجة تجعل من الصعب الكلام عن مخرج من جهة أخرى. هذا عائد أساساً إلى أنه لا يستطيع أي بلد في العالم العيش والنمو والتطور في ظل شرعيتين؛ شرعية الدولة وشرعية الدولية التي صارت أكبر من الدولة.

وعزا خيرالله رفض حسن نصرالله استقالة حكومة الحريري إلى أن حزب الله يدافع عن النظام الذي أقامه في لبنان، والذي حول البلد تابعاً لإيران بطريقة أو بأخرى.

وإذا استقال الحريري، المدعوم عادة من الغرب وحلفاء من دول الخليج العربي، فسيكون من الصعب على الأحزاب المختلفة في الائتلاف الحاكم تشكيل حكومة جديدة.

وتساءل مصدر سياسي لبناني عما إذا كان الحريري الذي يعيش أسوأ مراحل الحيرة السياسية التي تواجه حكومته، قادراً على تقديم استقالته بعد انتهاء المهلة التي حددها لنفسه.

وقال المصدر لـ"العرب" إن الحريري يدرك أن لبنان يسير إلى المجهول، وإن تقديم استقالته يعني بالضرورة رداً سياسياً ضد سيطرة حزب الله على مقاليد الحكومة.

واكتفى مستشار رئيس الحكومة النائب حركة النهضة ورئيسها راشد الغنوشي، الذي يبدو أنه فضل الهروب من تحمل المسؤولية، لاسيما وأن النظام الداخلي للحركة ينص على أن يترشح رئيسها، أي الغنوشي لكل المناصب العليا بالدولة، أو أن يزيك مرشحاً آخر، وهو ما لم يفعله.

ويؤشر هذا الموقف إلى سعي الغنوشي الذي يستشعر قلقاً متزايداً، إلى محاولة التنصل من تبعات نقى البحث عن تفاهات توصف بالصعبة للوصول إلى تشكيل حكومة جديدة في الأجل التي يضبطها الدستور، أي في غضون شهر من تكليف الرئيس المنتخب الحزب الفائز بالانتخابات التشريعية الأخيرة.

سياسية لرئيس القوات سمير جعجع بعد احتراق جميع أوراقه.

وقال جعجع خلال مؤتمر صحافي عقده في معرّاب "توصلنا إلى قناعة بأن هذه الحكومة عاجزة عن اتخاذ الخطوات المطلوبة لإنقاذ الوضع الاقتصادي والمالي المتفاجم"، لافتاً إلى أن حزبه "قرر الطلب من وزرائه التقدم باستقالتهم من الحكومة".

وأكد وزير العمل كميل أبو سليمان أن "لا تراجع عن الاستقالة وسوف نقدم لافتاً إلى أن القوات ليست لها ثقة في الحكومة الحالية".

ودعا جعجع، رئيس الحكومة سعد الحريري لتشكيل حكومة جديدة، على خلفية تصاعد الأحداث في البلاد، مضيفاً أن الأحداث المتلاحقة "أثبتت أن الحكومة الحالية لا تستطيع فعل شيء".

فيما تراجع الحزب التقدمي الاشتراكي عن تهديدات سابقة لرعيه وليد جنبلاط باستقالة وزراء حزبه من الحكومة على وقع الاحتجاجات، كما لم يعلن جنبلاط سبب عدم مشاركة وزراء حزبه في الاجتماع المصغر في منزل الحريري.

ونفى جنبلاط أن يكون قد طلب من وزراء الحزب الاستقالة، قائلاً "نحن نقرر ولست في وارد أي سفر إلى أي مكان". من جهته نفى طاهر ناصر أمين سرّ الحزب التقدمي الاشتراكي، نية وزراء

بيروت - يسير لبنان إلى طريق المجهول السياسي بعد تصاعد الاحتجاجات الشعبية العارمة ضد الطبقة السياسية، فيما تغيب المخارج أمام حكومة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري للخروج من الأزمة المتصاعدة في يومها الخامس.

وتنتهي مساء اليوم الإثنين المهلة التي منحها رئيس الحكومة لـ"شركائه" في الحكومة، في إشارة إلى التيار الوطني الحر بزعامة ميشال عون وحزب الله وحلفائهما الذين يملكون الأثرية الوزارية، حتى يؤكّدوا التزامهم المضي في إصلاحات تعهدت حكومته بالقيام بها العام الماضي أمام المجتمع الدولي، مقابل حصولها على هبات وقرض بقيمة 11.6 مليار دولار.

وتأخذ التحركات منحى تصاعدياً منذ الخميس مع ازدياد أعداد المتظاهرين تباعاً وخروج عشرات الآلاف من مختلف المناطق والاتجاهات السياسية إلى الشوارع، مكررين شعار "ثورة" و"الشعب يريد إسقاط النظام".

وفي مؤشر على حجم النغمة الشعبية، وبدا لافتاً خروج تظاهرات غاضبة في مناطق مسبوكة على أحزاب سياسية نافذة، أحرق ومزق فيها المتظاهرون صوراً لزعماء وقادة سياسيين، في مشهد غير مألوف خصوصاً في معازل حزب الله وحليفته حركة أمل.

وقسم بدا الانشقاق بين صفوف المعسكر المعارض لحزب الله، الذي يتزعمه الحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة وليد جنبلاط والقوات اللبنانية برئاسة سمير جعجع، عقد رئيس الوزراء اللبناني، اجتماعاً وزارياً مصغراً، لبحث الورقة الاقتصادية التي تقدم بها، في ضوء الاحتجاجات المتصاعدة.

وشارك في الاجتماع الذي عقد في منزل رئيس الحكومة، وسط العاصمة بيروت، وزراء من حركة أمل، وحزب الله، والتيار الوطني الحر، وبتار المردي، ومستشارون للحريري، فيما غاب عنه وزراء الحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة وليد جنبلاط، ووزراء القوات اللبنانية برئاسة سمير جعجع بعد تقديم استقالتهم من الحكومة.

ويأتي الاجتماع الذي لم يعلن عما توصل إليه من نتائج، تمهيداً لعقد جلسة حكومية طارئة وعاجلة في القصر الجمهوري بعبدا، دون أن يحدد موعد الجلسة.

وتحت ضغط الشارع، أعلن حزب القوات اللبنانية استقالة وزرائه الأربعة، في خطوة قلل الممتصون من أهميتها، فيما اعتبرها مراقبون سياسيون نهاية

إصرار النهضة على رئاسة الحكومة: موقف جدي أم تكتيك تفاوضي

المخاوف من انهيار الحكومة تدفع راشد الغنوشي للتنصل من رئاستها

عنها، خاصة وأن العديد من القضايا تلاحقه في علاقة بملف الجهاز السري، والاعتقالات السياسية". وتشاطر هذا الرأي، العديد من القراءات السياسية التي تذهب إلى القول إن قلق الغنوشي فعلي، قد أملتته جملة المتغيرات السياسية التي جاءت بصيغة الإقرار المسبق بان دواعيات وانعكاسات المزارع الراهن لحركة النهضة فاقت قدرتها على تحملها، أو حتى احتواء تبعاتها والتقليل من وطأتها.

ودفع ذلك القلق حركة النهضة إلى التهديد بالعودة إلى صناديق الاقتراع في انتخابات تشريعية سابقة لأوانها في العام 2020 في صورة عدم توفيقها في تشكيل حكومة جديدة.

وتابع "هذا الموقف يعكس أيضاً احتدام صراع الأجنحة داخل الحركة" معتبراً في نفس الوقت أن الغنوشي "لن يتحمل مسؤولية رئاسة الحكومة، لأنه يدرك أن الحكومة القادمة لن تصمد أكثر من ستة أشهر، وأنه إذا قبل ذلك، فإنه سيفقد صفته كمنصب برلماني منتخب، وبالتالي سيفقد الحصانة التي يبحث

وتابع "هذا الموقف يعكس أيضاً احتدام صراع الأجنحة داخل الحركة" معتبراً في نفس الوقت أن الغنوشي "لن يتحمل مسؤولية رئاسة الحكومة، لأنه يدرك أن الحكومة القادمة لن تصمد أكثر من ستة أشهر، وأنه إذا قبل ذلك، فإنه سيفقد صفته كمنصب برلماني منتخب، وبالتالي سيفقد الحصانة التي يبحث

ومع ذلك، اعتبر الناشط السياسي عماد بن حليم، أن موقف الغنوشي "ليس سوى مناورة جديدة، وورقة تفاوضية ستطرح خلال المشاورات مع الأحزاب تريد من خلالها النهضة توظيفها عندما تقرّر التحلي عن تعيين أحد قادتها لتولي رئاسة الحكومة". وقال لـ"العرب" إن قرار مجلس شورى حركة النهضة أن يكون رئيس الحكومة القادم من داخلها "لا جديد فيه، وهو تفسير المصالح بالبراءة، على اعتبار أن لوائحها الداخلية تنص على ذلك". لكن الجديد بالنسبة له هو إبقاء الباب مفتوحاً أمام إمكانية التراجع عن هذا القرار للظهور في صورة الحركة الحريصة على تكريس سياسة الشراكة مع بقية الأحزاب.

حركة النهضة ورئيسها راشد الغنوشي، الذي يبدو أنه فضل الهروب من تحمل المسؤولية، لاسيما وأن النظام الداخلي للحركة ينص على أن يترشح رئيسها، أي الغنوشي لكل المناصب العليا بالدولة، أو أن يزيك مرشحاً آخر، وهو ما لم يفعله.

ويؤشر هذا الموقف إلى سعي الغنوشي الذي يستشعر قلقاً متزايداً، إلى محاولة التنصل من تبعات نقى البحث عن تفاهات توصف بالصعبة للوصول إلى تشكيل حكومة جديدة في الأجل التي يضبطها الدستور، أي في غضون شهر من تكليف الرئيس المنتخب الحزب الفائز بالانتخابات التشريعية الأخيرة.

الحمامات السالحية، تشكيل لجنة من خمسة أعضاء لمساندة التفاوض مع الأحزاب لتشكيل الحكومة التي أقرها في وقت سابق المكتب التنفيذي للحركة، الذي أسند رئاستها إلى راشد الغنوشي. واعتبرت أن اللافت هو ترجيح مسألة تحديد اسم القيادي الذي سيكلف بمهمة رئاسة الحكومة إلى اجتماع سيُعقد في وقت لاحق، نتيجة ما وصفته بـ"تباين المواقف، وارتضاع عدد الذين أبدوا رغبتهم في تولي هذا المنصب، منهم الأمين العام للحركة، زياد العازري، وكذلك عبداللطيف المكي، ومحمد بن سالم، ونورالدين البحيري".

ورأى مراقبون أن هذا الترحيل يعكس حالة الارتباك التي تعيشها

الجمعي قاسمي

تونس - يثير تمسك حركة النهضة الإسلامية برئاسة الحكومة التونسية تساؤلات بشأن ما إذا كانت الحركة جدياً في اتخاذ هذا القرار أم أنه تكتيك تفاوضي للظهور في ما بعد بصورة المتنازل في سبيل "التوافق".

وقال القيادي في الحركة عبدالكريم الهاروني إن رئيس الحكومة المقبل "يجب أن يكون من النهضة وأن الحوار جار من أجل اختيار هذه الشخصية". غير أن مصادر مقربة من المكتب السياسي لحركة النهضة أكدت لـ"العرب" أن مجلس الشورى قرر أيضاً خلال هذا الاجتماع الذي عقد في مدينة